A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.47
1 December 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والاربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد جايا (نائب الرئيس)	(بروني دار السلام)

المحتويات

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64366/A ١٤٩٠ز(٨٩)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/44/44)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/44/47)

(د) تقارير الأمين العام (A/44/533 ، A/44/555 و Corr.1 ، A/44/556 ، A/44/698)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكّر الممثلين أنه وفقا لما تقرر صباح اليوم ، ستقفل قائمة المتكلمين في الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . ومن ثم أطلب إلى الممثلين الذين يودون الاشتراك في المناقشة ادراج أسمائهم على قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن .

السيد أبو بكر (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما تنظر الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين في بند جدول الأعمال المتعلق بالفصل العنصري ، نأمل أن تكون السنة الثالثة والاربعون للنظر في هذا البند نقطة التحول النهائية للفصل العنصري . ويعرب وفدي عن هذا الامل لانه لم يحدث في أي وقت آخر ، لا في تاريخ الفصل العنصري ولا في تاريخ منظمتنا ، أن كان الاتجاه العام للأحداث والشخصيات يحبذ ازالة الفصل العنصري سلميا عن طريق المفاوضات .

والواقع أن الحالة السائدة التي تبشر كثيرا بالخير لتهيئة المناخ المواتي للتفاوض من أجل انهاء الفصل العنصري ، قد تحسنت على نحو ايجابي بظهور توافق الآراء القائم اليوم بضرورة الشروع في المسيرة الاخيرة نحو إزالة الفصل العنصري . وهذا المناخ المواتي على نحو منقطع النظير ، قد ازداد تحسنا بالآراء المتعمقة التي أعربت عنها الدول الافريقية في إعلان هراري الشهير المؤرخ في ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٩ .

وإذا كانت هناك فرضية أو أساس للتفكير في تفكيك الفصل العنصري ، فإنها الفرضية الواردة ببلاغة في ذلك الاعلان . وقد اكتمل المناخ الايجابي أيضا بدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، والتي ستعقد في هذه القاعة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

يعرب وفدي عن ارتياحه العميق ، بل يقينه بالكلمات البليغة والواضحة التي وردت في إعلان هراري ، ولذلك نوافق تماما على ما جاء فيه من أننا نعتقد أن

"ظروفا قد اجتمعت الآن يمكن أن تخلق الفرصة لإنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام بريتوريا للدخول في مفاوضات حقيقية وجدية" (A/44/697 ، الفقرة ١٤)

ويشاطر وفدي الرأي أيضا بأن ،

"هذا الحدث سيكون تعبيرا عن رغبة اغلبية الشعب في جنوب افريقيا منذ فترة طويلة ، في التوصل إلى تسوية سياسية" . (المرجع نفسه)

واننا ،

"نعتقد ، مع بقية العالم ، أن من الضروري قبل اجراء أي مفاوضات ايجاد المناخ الملائم لها" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٨)

هناك حاجة ملحة لتهيئة مناخ يؤدي إلى تعزيز اجراء مفاوضات حقيقية . والواقع أن الحركة الديمقراطية الجماهيرية في جنوب افريقيا - مع حركتي التحرير الوطني ، المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا - على استعداد للتفاوض . وللأسف ، ليس من اختصاصهما تهيئة المناخ المرغوب لاجراء المفاوضات .

إن مسؤولية الفصل العنصري تقع على كاهل من ابتكروه . وتقع مسؤولية استئصاله أيضا على كاهل من أقاموه . فأعمال العنف وزعزعة الاستقرار والعدوان والتشريعات المجردة من الانسانية التي أقام الدليل عليها تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعروض أمام الجمعية الآن ، ليست أعمالا دبرها ونفذها نيلسون مانديلا

ورفاقه السجناء السياسيون ، وهي ليست من عمل وتخطيط المؤتمر الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، اللذين حظر عليها النظام العنصري على نحو غير قانوني ممارسة أي نشاط ، وليست من عمل أو ممارسة الاعداد التي لا حصر لها من النساء والاطفال الذين جردوا من حقوقهم المكتسبة بالميلاد ، وليست من أعمال مواطني جنوب افريقيا الذين طاردهم النظام العنصري ودفع بهم إلى المنفى .

إنها عقول الذين دبروا السياسات الشريرة للفصل العنصري وعقول خلفائهم الذين أعطوا الزخم الأول للفصل العنصري بتكريس تلك السياسة سياسة عليا للدولة عن طريق التشريع . إنها تلك العقول ذاتها التي يتعين عليها الآن أن تغير من اتجاهها وتعدل من مسارها حتى تضع الأساس الذي نستطيع به استئصال الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . إن مسؤولية ايجاد اساس للمفاوضات الحقيقية تقع على عاتق النظام العنصري في جنوب افريقيا ، ولاسيما حكومة دي كلارك . وكما نعرف جميعا ، لا حلوى بلا نار . ويتعين على رئيس جنوب افريقيا أن يثبت أن لديه من سعة الحيلة والشجاعة ، ليس فقط ما يدفعه إلى تطبيق اصلاحات شاملة ، ولكن أيضا لكي يعمل بعزم لابقاء مسار تلك الاصلاحات في نفس الاتجاه بغية ازالة نظام الفصل العنصري .

ولفترة طالت ، استمعنا إلى أحاديث كثيرة عن اصلاح النظام العنصري . ولفترة طالت ، طلب الينا مؤيدو الفصل العنصري أن نتيح الفرصة للاصلاح - كما لو كان الاصلاح هنا مرادفا للسلم . ومرة أخرى ، ينتهي سراب الاصلاح بانتهاء اليوم ، ويزداد ترسيخ الفصل العنصري . إن ما نراه هنا هو تطبيق سياسة الفصل العنصري لاصلاح الفصل العنصري . ولأمد طويل ، طلب إلينا ألا نفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا العنصرية ، أملا في أن تشوب إلى رشدها وتتحلى بالحكمة لتتفاوض على انهاء الفصل العنصري . ولكننا المرة تلو الاخرى ، نخرج صفر اليدين بينما يكتسب الفصل العنصري ومؤيدوه مزيدا من الوقت لهذا النظام البشع الذي يعد جريمة ضد الانسانية .

وقد وجهنا السؤال مرارا وتكرارا لمن يرتكبون جريمة الفصل العنصري وللمدافعين عنها ، ما الذي يتوقعونه من ضحايا الفصل العنصري ؟ وكم قالوا لنا إن

الاصلاحات تحتاج إلى وقت ، كما قالوا إن الجزاءات ستزيد من الاضرار بالسود . لكننا عرفنا نتيجة الاساليب المضللة لاصلاحات الفصل العنصري : ضياع ٤٣ عاما في تلك الاصلاحات المزعومة . ثم يقال لنا مرة أخرى في هذه القاعة إن الامم المتحدة وأعضاءها لا يسعهم تأييد حق شعب جنوب افريقيا المقهور ، لا في المقاومة المسلحة ، ولا في النضال المسلح ضد نظام قمعي جائر . تُرى ماذا سيقول لنا مؤيدو الفصل العنصري بعد ذلك ؟

والواقع أننا لا يمكن أن نذكّر باستمرار بأن الورقة الرابحة هي في يد النظام العنصري ، فقد جاءت لحظة الحقيقة وآن الأوان لمن يملك الورقة الرابحة والذي أقام صرح القمع والعنف والتشريعات الاستبدادية أن يتراجع ، وأن يهيئ المناخ اللازم للسلم .

إن الطريق المؤدي من سويتو الى بريتوريا يؤدي أيضا من بريتوريا الى سويتو ، فهذا الطريق السياسي ذو اتجاهين . وقد عرف الأهالي السود المضطهدون في جنوب افريقيا هذه الحقيقة دائما . ولذا كانوا على استعداد في كل وقت للسير في ذلك الطريق الطويل المتعرج المؤدي الى بريتوريا للتفاوض حول السلم . ولكن للأسف فإن النظام العنصري لم يبد حسن النية اللازم للتفاوض ، لتصوره أن القوة العسكرية والعنف يمكن أن ينتصرا على قوى الحرية والعدالة . في عام ١٩٥٨ دعا البرت ليتولي الى التفاوض ، وفي ١٩٦١ دعا نيلسون مانديلا الى التفاوض وهو ما زال يدعو الى ذلك حتى اليوم . غير أن تلك المفاوضات لا يمكن أن تجري بالشروط التي يضعها النظام الاستبدادي الذي كان رده ارتكاب المذابح في شاربفيل وسويتو ولانغا .

وحتى الآن ، وفي هذه اللحظة ، حين أجمع المجتمع الدولي على أن الأساس قد أرسي لازالة الفصل العنصري سلميا ، فإننا لا نرى أي جهد ملموس من جانب النظام العنصري للشروع على الفور في عملية السلام عن طريق المفاوضات ، بل آثر ذلك النظام طريق الاجراءات السطحية الرامية الى كسب الوقت . وهي لا تزيد على أن تكون تلميحات خالية من المحتوى وليس لها مضمون ملموس ولا تعبر عن استعداد من جانب جنوب افريقيا لاستئصال الفصل العنصري أو اثبات حسن نيتها . ومع ذلك ، وعلى الرغم من أن الخدعة الواضحة ، فإن مؤيدي الفصل العنصري يريدون من شعب جنوب افريقيا المضطهد أن يتحمل نصيبا متكافئا في ايجاد أساس لمفاوضات حقيقية . ويدلنا المنطق السليم على أن الرجل الذي يحمل بندقية لا يقف على قدم المساواة مع رجل يحمل عصا . فكيف اذن يوضع المستبد والخاضع للاضطهاد على قدم المساواة ؟ وكيف يستطيع السجين أن يتفاوض مع سجانه ؟ واذا كنا نسلم بأن للأهالي المضطهدين في جنوب افريقيا وممثليهم دورا حاسما

في استئصال الفصل العنصري سلميا عن طريق المفاوضات ، فما زلنا على يقين من أن العبء الأكبر يقع على عاتق النظام الاستبدادي نفسه . ويقوم هذا اليقين على معرفتنا بأن السود في جنوب افريقيا كانوا دائما في صراعهم الطويل يقفون الى جانب السلم .

لقد بدأت كلمتي هذه بأن كررت الاعراب عن اعتقادنا بأن الظروف الآن مواتية للمفاوضات السلمية لانهاء الفصل العنصري . ورغم صحة ذلك فإنه لا يدعو المجتمع الدولي الى تخفيف جهوده فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، بل إنه يزيد من الحاجة الى تشديد الضغط من الخارج لاحداث اصلاحات في جنوب افريقيا . واذا كانت جنوب افريقيا على استعداد حقا للتفاوض فذلك لأنها تشعر بالضغط في الداخل ومن الخارج معا . وعندما يبدي هذا النظام استعداده للتفاوض يكون دورنا في الجمعية العامة وكأعضاء في المجتمع الدولي هو أن نستمر في التضامن مع من يخوضون النضال من أجل التحرر ، وفي تعزيز الجزاءات المفروضة على نظام جنوب افريقيا ، وأن نبقي مسألة الفصل العنصري نصب أعيننا ، وأن نعزل النظام العنصري بكل وسيلة ممكنة مع تأييد السلم والمفاوضات . واذا فعلنا ما هو أقل من ذلك فإننا نتيح لنظام الفصل العنصري هدنة لا يستحقها .

وما نظن أن هناك حاجة الى تأكيد القول بأن الفصل العنصري إهانة للبشرية وانتهاك للمبادئ الاساسية المكرسة في ميثاق منظمتنا وفي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان . وقد أصبح من المسلم به أن الفصل العنصري يهدد السلم والامن الدوليين وتسبب في فقد عدد هائل من الارواح وتدمير الممتلكات وزعزعة الاستقرار في بعض الدول الافريقية . ومسألة ازالة الفصل العنصري هي مسألة وقت . غير أن ازالته بالسلم أو بالعنف مسألة متروكة لنظام بريتوريا .

أما وفدي فسيستمر في تأييد جميع الجهود الرامية للوصول الى تسوية سلمية . غير أننا ما زلنا على اقتناع ثابت بأن الشعب المقهور في جنوب افريقيا له الحق في ممارسة تقرير المصير عن طريق الكفاح المسلح . وفي اعتقادنا أن السبيل الى تسوية سياسية حقيقية للصراع في جنوب افريقيا هو الوارد في إعلان هراري . ونحن نضم صوتنا

مرة أخرى الى أصوات أعضاء حركة عدم الانحياز وأعضاء الكمنولث في دعوة بريتوريا الى اثبات حسن نيتها واستعدادها لاجراء مفاوضات سلمية مع أغلبية السكان في جنوب افريقيا ، وذلك باطلاق سراح كل السجناء والمحتجزين السياسيين بدون قيد أو شرط ، ورفع جميع القيود وأشكال الحظر عن كل المنظمات والاشخاص المقيدة حركتهم ، وسحب جميع القوات من المدن ، وانهاء حالة الطوارئ ، والغاء جميع التشريعات القمعية ، وأخيرا وقف جميع المحاكمات السياسية وأحكام الاعدام السياسية .

وفي اعتقادنا أن التحرك لتحقيق هذه المطالب سوف يوجد المناخ اللازم للمفاوضات ، وندعو جميع الأطراف الى الاستفادة التامة من الفرص الناشئة عن ذلك . وكذلك يعتقد وفدي أنه اذا أجيبت هذه المطالب فإنها ستؤدي الى وقف الأعمال العدائية بالاتفاق بين الطرفين .

لقد أصبح السلم في متناول اليد في جنوب افريقيا لو أن بريتوريا أبدت حسن نيتها ولو لمرة واحدة . وعندما تفعل ذلك فقط يجوز لنا في هذه الجمعية أن نخفف من جهودنا في النضال ضد الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب في الجمعية العامة بسعادة السيد ك. س. بنانا الرئيس السابق لجمهورية زمبابوي . ومنذ أن ترك سعادته منصب الرئاسة في ذلك البلد العظيم من بلدان خط المواجهة فإنه يواصل سعيه من أجل السلم في جنوب افريقيا وتأييد نضال الشعب المضطهد في جنوب افريقيا ، وكان منذ شهرين فقط يشارك في رئاسة ندوة الشخصيات البارزة في جلسات الاستماع التي عقدتها بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، والتي كان لي شرف تقديم الشهادة فيها .

السيد بنانا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أبدأ كلمتي بأن أهنئكم يا سيدي لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة . فأنتم في هذا المنصب الرفيع تمثلون خير ما في افريقيا ، في سعيها من الماضي الذي ساده الاضطهاد والفقر نحو المستقبل المشرق بالأمل والانجاز . ومن حسن الحظ أنكم ترأسون هذا الاجتماع الذي ينظر

فيما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لإنهاء بقية بغيضة من بقايا الماضي ألا وهو نظام الفصل العنصري .

واسمحوا لي أيضا أن أعبّر لشعب ناميبيا عن أحسن التمنيات بشأن الانتخابات التي تجرى هناك اليوم . ولقد كسبت ناميبيا حريتها بنضال شاق وصبرت عليه طويلا . وإني اذ آتي من دولة افريقية مجاورة لها نفس الخبرة التاريخية أعرف أهمية هذا الانتقال وما ينطوي عليه من مخاطر .

وعندما اجتمع الفريق في جنيف في أيلول/سبتمبر تركّز القدر الكبير من الانتباه الدولي على جنوب افريقيا . إن جنوب افريقيا قد أجرت في الواقع انتخاباتها العنصرية القصرية في اليوم الذي اختتمنا فيه جلسات الاستماع ، وحملت وسائط الإعلام الكثير من التحليلات والتعليقات المتعلقة بالتغييرات التي يمكن أو ربما تحدث . وفي هذا الصدد ، إن احدى المهام الرئيسية التي واجهناها في صياغة التوصيات كانت تقييم آفاق التغيير الفعلي . وبما أن هذا التقييم ينطوي على اتجاه وجوهر تقريرنا ، اسمحوا لي أن ألخص بايجاز العوامل التي أخذناها في الاعتبار عندما استنتجنا أنه ينبغي للمجتمع الدولي الإبقاء على الضغوطات الاقتصادية وزيادتها على نظام الفصل العنصري .

على مدار الأيام الثلاثة من جلسات الاستماع استمع فريقنا الى وجهات نظر متعددة حول الوضع الحالي في جنوب افريقيا . وقد ركزنا على أنشطة الشركات عبر الوطنية ، بما في ذلك البنوك عبر الوطنية ، في سياق العقوبات الدولية الهادفة الى ازالة نظام الفصل العنصري . ولقد درسنا بعناية مسألة ما اذا كانت العقوبات فعالة في الضغط على حكومة جنوب افريقيا لكي تأتي الى طاولة المفاوضات . ونظرنا في الأدلة على وجود ثغرات متنوعة في العقوبات الدولية الحالية والنجاح الجزئي الذي حققته جنوب افريقيا في استغلال تلك الثغرات . كما نظرنا في دور الحكومات المتعددة في مساعدة جنوب افريقيا على تقويض التدابير الدولية المضادة للفصل العنصري ، مما يتعارض في سياق العملية ليس مع سياسات الأمم المتحدة فقط بل حتى مع قوانينها ذاتها والتزاماتها القانونية . ونحن نتناول هذه المسائل المتنوعة في توصياتنا كما نتطلع الى ما يمكن عمله للمساعدة على الإعداد لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

تاريخيا إن الهيمنة العنصرية على جنوب افريقيا قد قامت على التدفق الهائل في الأرباح العائد الى الاقلية البيضاء والمستثمرين الأجانب . وهذه الشراكة بين المستثمر الأجنبي والمضطهد الداخلي كانت مهمة جدا في الحفاظ على نظام الفصل العنصري . إن مصالحهما الاقتصادية المشتركة كانت في صميم نظام الفصل العنصري ،

وتتعدى كل الاعتبارات الاخرى - الدينية والاخلاقية والإنسانية . ولهذا السبب كان دور المصالح الاقتصادية الاجنبية في جنوب افريقيا مركز الاهتمام في الامم المتحدة طوال سنوات عديدة . وقد تركز الانتباه ، على وجه الخصوص ، على أنشطة الشركات عبر الوطنية ، لانها كانت بمثابة العملاء الرئيسيين في توجيه الاستثمار الاجنبي والتكنولوجيا الى جنوب افريقيا ومن ثم امتصاص الارباح .

وخلال العقدين الاخيرين ، ومع ازدياد المعارضة للفصل العنصري داخل البلاد والضغط العالمي المتمثل في العقوبات وازدياد المقاطعة من قبل المستهلك ، أخذت مكسبية النظام بالتآكل . فتكاليف الامن داخل البلاد وعدوان جنوب افريقيا على الدول المجاورة ، وتكاليف التحايل على العقوبات ، والاهم من ذلك كله ، التكاليف الناتجة عن توجيه النمو الاقتصادي عن طريق الاوامر غير العقلانية للتحيز العنصري ، كل ذلك قد ترك آثارا جسيمة . لقد تشوه اقتصاد جنوب افريقيا تشوها متزايدا ، وتوقف ارتفاع معدل النمو وقلت تدريجيا قدرته على الاحتفاظ بمستوى معيشي عال للاقلية البيضاء . وفي الواقع ، مع نمو الاقتصاد بمتوسط ٢ في المائة سنويا ووصول التضخم الى ١٦ في المائة ، حدث انخفاض حاد في الدخل الحقيقي للبيض في السنوات الخمس الاخيرة . إن النتائج واضحة وضوحا تاما . فهناك عدد متزايد من البيض في جنوب افريقيا ، الذين أدركوا مؤخرا الجنون الاقتصادي لنظام الفصل العنصري ، قد أخذوا يلتحقون بصفوف الساخطين . إن القادرين على التصويت بأقدامهم يفعلون ذلك ، فهم يغادرون بأعداد متزايدة . وتدل التقديرات على أن السكان البيض في جنوب افريقيا قد أخذ عددهم بالانخفاض كثيرا هذا العام .

ولقد اكتشفت الشركات عبر الوطنية ، أيضا ، أنها تواجه ما هو أكثر من ازدراء دولي نتيجة صلاتها بجنوب افريقيا ؛ وإن عليها أن تواجه باطراد مناخا تجاريا غير صحي ، يتميز بظروف سياسية واقتصادية هشة ولا يمكن التنبؤ بها مع أمل ضئيل بتحقيق استقرار طويل الامد . ولقد قامت حوالي ٢٧٧ شركة من الشركات عبر الوطنية بتصفية مصالحها السهمية في جنوب افريقيا منذ ١٩٨٥ . والكثير من هذه الشركات قد

أجبرت على المغادرة بفعل الضغط الشعبي وضغط المستهلكين في بلاد المنشأ ، ومن المهم الاعتراف بأن هذا الضغط قد طبق على نحو فعال في الولايات المتحدة ؛ فحوالي ٦٠ في المائة من الشركات التي أنهت استثماراتها كانت من الولايات المتحدة . وفي بعض البلدان المهمة في أوروبا لم تسفر الضغوط الشعبية ، بعكس ما حدث في الولايات المتحدة ، عن اتخاذ تدابير قوية من قبل الحكومات . وفي بعض البلدان فإن الترجمة هذه للمشاعر الشعبية الى سياسة بشأن الشركات قد حالت دونها تدابير تعمدتها الحكومة ، بينما تكون في بلدان أخرى مسألة متعلقة بالتنظيم الكافي والتوعية على مستوى الجماهير . إن من الأسباب التي دعت الى عقد جلسات الاستماع العامة في أوروبا هذه المرة كان ، فعلا ، محاولة لفت انتباه الجمهور في أوروبا الى الوضع السائد .

إن مستقبل جنوب افريقيا هو في يدي شعبها . ولكن الضغوط الخارجية قد ساعدته من دون شك في نضاله ضد الفصل العنصري . إن توصيتنا بمواصلة وتكثيف العقوبات الدولية لا تستهدف تدمير اقتصاد جنوب افريقيا ، ولكن تبيان المخاطر الاقتصادية وذلك بجعل حكومة جنوب افريقيا ورجال الأعمال فيها يدركون أن رفاههم ذاته يتطلب وضع نهاية للفصل العنصري ، فإذا حكمنا على الوضع الحالي المائع في جنوب افريقيا ، فإن ذلك الادراك قد أخذ في الازدياد ضمن الأوساط الفعالة .

لقد أومأت بريتوريا الى اعترافها بضرورة التغيير الداخلي . إنها تراجعت عن مواقفها العدوانية العلنية في أنغولا وناميبيا . ولكن لم يبد لحد الآن أي التزام بإنهاء نظام العنصرية المؤسسية الذي أدانه العالم كجريمة ضد الإنسانية . ولا يزال الحديث يجري عن الاصلاح ، وعن تغييرات تتم بالتقسيط ليس من شأنها إلّا أن تحجب وقائع الهيمنة العنصرية والظلم . في ظل هذه الظروف ، فإن الفريق لم يصدق فكرة أن يتراجع العالم عن العقوبات وأن يعطي السيد دي كلارك فرصة . إن على العالم في رأينا أن يعطي فرصة لشعب جنوب افريقيا ليقرر مصيره . وما لم يستمر المجتمع الدولي في الضغط من أجل التغيير عند هذا المفترق الخطير ، فإننا سنفقد هذا الزخم الدافع لإنهاء الفصل العنصري .

ما هو تفكير الشركات عبر الوطنية في الوضع في جنوب افريقيا ؟ كيف تبرر هذه الشركات تورطها المستمر في مجالات محرمة تحديدا طبقا للاتفاقات الدولية ؟ لماذا تستمر كثير من الشركات المفترض أنها أنهت استثماراتها في افريقيا في الابقاء على مصالح لا تقوم على الملكية في البلاد ؟ إن من واجبي الذي يبعث على الحزن أن أقول إننا لم نحصل على معلومات عن هذه النقاط من الشركات نفسها . إن الغالبية الساحقة من الشركات عبر الوطنية الـ ٨٠٠ تقريبا التي تقيم صلات بجنوب افريقيا قد رفضت المشاركة في جلسات الاستماع العامة . ولم تستجب إلاّ ٢٠٠ شركة من الشركات التي وجهت اليها الدعوة . واعتذرت معظم تلك الشركات . وقلة أرسلت ردودا مكتوبة وموجزة .

ومع ذلك ، فإن وجهات نظر الشركات قد عبرت عنها في جلسات الاستماع الوفود التابعة لغرفة التجارة الدولية وعدة ممثلين لرجال الأعمال في جنوب افريقيا ، برئاسة غرف التجارة المشتركة لجنوب افريقيا . وقد احتجوا بأن وجود الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا يعود بالنفع فعلا على السكان السود ، وذلك بمنحهم قوة اقتصادية والضغط من أجل التوصل الى مستويات مقبولة للظروف الاجتماعية وظروف العمل . وفي نظرهم ، إن العقوبات الدولية الهادفة الى إنهاء صلاتهم بجنوب افريقيا تعتبر مضرة ، وتنزل الأذى بسكان البلاد السود .

وقدم شهود آخرون آراء مخالفة تماما ، من بينهم شهود قدموا من المجتمع الاسود في جنوب افريقيا وتكلموا باسمه . وفي رأيهم أن من غير الصحيح وغير الاخلاقي القول بأنه لا ينبغي فرض الجزاءات لانها ستؤدي الى فقدان وظائف ؛ وفقدان الوظائف يمثل ثمن النضال من أجل الحرية الذي لا بد منه ، والشعب الاسود على استعداد لدفعه . وقالوا إن حكومة جنوب افريقيا لا تزال متعنتة ازاء ازالة الفصل العنصري ، وإن ممارسة المزيد من الضغوط الدولية المتصلة بالتدفقات المالية والتجارية ذات أهمية قصوى في الاشهر القادمة .

والرأي الاخير بشأن الحقائق الاقتصادية والسياسية والاخلاقية في جنوب افريقيا مقنع تماما . وفي نفس الوقت ، شعر الفريق بانزعاج شديد ازاء الحجة القائلة بأن عبء الجزاءات يقع على أعضاء المجتمع الاسود ، وهم الاقل قدرة على تحمله . ولهذا نوصي المجتمع الدولي - بما في ذلك الشركات عبر الوطنية - أن يتخذ ، في الوقت الذي يزيد فيه الضغوط على اقتصاد جنوب افريقيا ، خطوات للتخفيف من الخسائر التي يعاني منها العمال السود وأسرهم .

نظرا لأن تقرير الفريق معروض على الجمعية العامة ، فلن أقوم إلاّ بسرد التوصيات الرئيسية التي تتطلب البت فيها هنا . لقد طالبنا باتخاذ الحكومات لمجموعة من الاجراءات المتصلة بالجزاءات في مجال التمويل القصير الاجل والاستثمار والتجارة .

في مجال التمويل ، ندعو الى إنهاء الائتمانات التجارية ومقايضة الذهب والتعاقد على شرائه . وندعو الى وضع قيود على الاقراض المصرفي والى أن تضع البنوك شروطا سياسية لإعادة جدولة الديون ، من شأنها أن تؤدي الى إنهاء الفصل العنصري .

وفي مجال الاستثمار ، نطلب أن تفرض الحكومات على الشركات سحب استثماراتها من جنوب افريقيا ، وأن تلغي اتفاقات الضريبة المزدوجة وألاّ تقدم أية تسهيلات ضريبية للاستثمار في جنوب افريقيا . وندعو الى سن تشريعات وطنية تتناول التراخيص

ومنح الامتيازات وتوريد التكنولوجيا الى جنوب افريقيا . وعندما تنهي الشركات استثماراتها ، فإننا نطلب أن تعوض الموظفين السود تعويضا منصفا .

وفيما يتعلق بالتجارة نطلب أن تعمل الحكومات من أجل تقليل روابطها التجارية باطراد ، وأن تحظر على وجه التحديد استيراد السلع الزراعية من جنوب افريقيا والسلع المصنعة ، والمواد غير الاستراتيجية والذهب والبلاتين والفحم . ونطلب الالغاء التدريجي للائتمانات التجارية ، وتعزيز الحظر المفروض على بيع الاسلحة والبترول ، وحظر تصدير الادوات الالية والمعدات الرأسمالية الى جنوب افريقيا .

من توصيات فريقنا الهامة بشكل خاص توصية تتعلق بديون جنوب افريقيا الدولية ، التي يحين موعد سداد معظمها في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وقد حثثنا المصارف عبر الوطنية الدائنة على فرض شروط سياسية صارمة لإعادة جدولتها . ومن شأن خطوة كهذه أن يكون لها أثر فوري . ولسوء الحظ فإن البنود الكبرى الدائنة لم تهتم بذلك . وسارعت الى اختتام المفاوضات مع جنوب افريقيا ، وكان الإعلان عن التوصل الى اتفاق في تشرين الاول/اكتوبر دليلا آخر على الاهتمام الذي لا يستحق الذكر بالاعتبارات الاخلاقية والإنسانية والادبية مقابل العمل على تحقيق حد أقصى من الارباح . إلّا أن إعادة جدولة الدين لا تعني أنه ليس بوسع البنوك أن تمارس ضغطا على جنوب افريقيا . ففي مجال الائتمانات التجارية القصيرة الأجل الهامة - التي يعتمد عليها اقتصاد جنوب افريقيا اعتمادا كبيرا - يمكن للبنوك الدولية الكبيرة أن تقوم بدور ايجابي وقوي . ونحن نأمل أن تقوم بهذا الدور .

إن إقدام البنوك عبر الوطنية على الجدولة المتسرعة لدين جنوب افريقيا يشير الى نقص هام في الاجراءات الدولية الراهنة لمناهضة الفصل العنصري : ألا وهو الافتقار الى المعلومات الكافية عن أنشطة الذين يدعمون النظام ، وعدم توفرها في الوقت المناسب . فللبنوك التي ترفض التعاون في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا مصالح كبيرة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا ، حيث توجد حركات نشطة مناهضة للفصل العنصري ، ذات مد جماهيري . ولو واجهت البنوك احتمال سخط المستهلكين المنسق على

سياساتها في جنوب افريقيا لكانت أكثر تجاوبا في اتخاذ موقف قوي مناهض للفصل العنصري ؛ إلّا أن الحركات العريضة القاعدة المناهضة للفصل العنصري لم تستطع التحرك في الوقت المناسب لتعبئة الرأي العام . والمعلومات المتاحة لم تكن كافية ولم تتوفر في الوقت المناسب . ويزداد بروز جانب النقص هذا عندما ننظر في تنفيذ الجزاءات القائمة . ومع أن هذه الجزاءات كانت فعالة في الضغط على اقتصاد جنوب افريقيا وعلى حكومتها ، فإنها مليئة بالثغرات ولا تتقيد جميع الحكومات بها .

واليوم ، لا توجد حكومة غير جنوب افريقيا تدافع عن الفصل العنصري أو تبرره ؛ إلّا أن دولا كبيرة مثل المملكة المتحدة واليابان وجمهورية المانيا الاتحادية تعارض اتخاذ أي اجراء فعال لإنهاء النظام . وتحاول هذه الدول تبرير مواقفها بحجج ملتوية تماما ، ولكن لا يجهل المصالح الذاتية الاساسية لهذه البلدان في الحفاظ على الفصل العنصري سوى القليلين . ومما نرحب به أن الولايات المتحدة تركت صفوف هذه الدول . فمنذ أن سنّ كونغرس الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري ، وأقره في مواجهة رفض الرئيس له ، تتحرك الولايات المتحدة بفعالية مشكورة . كما أن دول شمال أوروبا تصرفت بفعالية كبيرة جدا للحد من روابطها بجنوب افريقيا . واذا كان المناخ في جنوب افريقيا قد تغير اليوم ، فإن ذلك يعزى الى حد ليس بقليل الى هذه الحكومات .

من أشد جوانب الحالة الراهنة تثبيطا للهمة أن العديد من الحكومات - في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء - تساعد بصورة منتظمة وسرية في التحايل على الجزاءات . وهذه الحكومات التزمت رسميا باتخاذ مجموعة كبيرة من الجزاءات لمناهضة الفصل العنصري ؛ إلّا أنها تغش . وقد وقع العديد من أسوأ حالات الغش هذه في أكثر المجالات حساسية مثل الاتجار بالأسلحة والبترول والتكنولوجيا . ولو نشرت هذه المعلومات على نطاق واسع ، فإن العديد من الحكومات التي تغش الآن في تطبيق الجزاءات ستجد نفسها محرجة وستصحح مسلكها .

إن المعلومات ضرورية لزيادة فعالية "الجزاءات الشعبية" . وقد قدمنا عدة توصيات لضمان جمع المعلومات المتاحة وتحليلها ونشرها . وتتمثل إحدى هذه التوصيات في أن تشرع الجمعية العامة في دراسة لتنفيذ الجزاءات الدولية القائمة . ونحن نطلب أن تكون هذه الدراسة صريحة ، وأن تذكر بالاسم البلدان التي تساعد بصورة سرية أو غير سرية جنوب افريقيا على الاحتفاظ بنظام الفصل العنصري .

من توصيات الفريق الرئيسية ، أن تنشئ الامم المتحدة آلية رصد لتوفير تدفق منتظم للمعلومات عن التدفقات التجارية والمالية الى جنوب افريقيا ومنها . ويمكن لهذه الآلية أن تركز أيضا الاهتمام الدولي على ظاهرة جديدة نسبيا ، ألا وهي استثمار شركات جنوب افريقيا عبر الوطنية في بلدان أخرى . ونحن نتوقع من الحركات الجماهيرية المناهضة للفصل العنصري المسلحة بهذه المعلومات أن تتمكن من أن تمارس على سياسات الشركات في جنوب افريقيا تأثيرا أكبر بكثير من تأثيرها الحالي . إنني أحث هذه الجمعية على البت بسرعة في هذه التوصية ، لانها يمكن أن تكون أشد التدابير التي يمكننا اتخاذها لإنهاء الفصل العنصري فعالية .

وفي ختام ملاحظاتي ، دعوني أتحول الى المستقبل . وكما قلت في بداية بياني ، يدور الآن قدر كبير من الحديث - داخل وخارج جنوب افريقيا - عن الزوال المتوقع للفصل العنصري . وأود أن أؤكد على قلق الفريق ازاء ضرورة عدم الاستخفاف بالمشاكل التي تنتظرنا أو بتعنت الذين يحتكرون حاليا السلطة السياسية في جنوب افريقيا .

ولا يمكننا أن نقول متى سينتهي الفصل العنصري : ذلك متروك لشعب جنوب افريقيا . إن ما بإمكاننا أن نقوله هو ان مجتمع الامم ممثلا هنا تقع عليه مسؤولية جماعية عن ضمان حصول شعب جنوب افريقيا المناضل على كل الدعم الذي نستطيع تقديمه . وهذا لا يتعلق بالقضاء على الفصل العنصري فحسب بل يتعلق أيضا بالتحديات التي تكمن وراء ازالة هذا النظام الاجرامي .

إننا نطلب من الجمعية العامة أن تبدأ برنامجا شاملا لتدريب وتعليم السود في جنوب افريقيا داخل جنوب افريقيا وخارجها لإعدادهم لمواجهة هذه التحديات . ونطالب الشركات عبر الوطنية التي استفادت من الثروة الوفيرة في جنوب افريقيا أن تؤدي دورا بناء ليس في المساعدة في وضع حد للفصل العنصري فحسب بل أيضا في تعزيز هذه البرامج . ونحن معا يمكننا أن نضطلع بدور ايجابي وقيم يؤدي الى مولد جنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية .

السيد صلاح (الأردن) : اسمحوا لي في مستهل كلمتي بتوجيه الشكر والتقدير الى الدور القيّم الذي تقوم به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تعبئة الرأي العام وفي تعزيز الحملة الدولية ضد الفصل العنصري ، ونود أن نعبر عن امتناننا لرئيس اللجنة ، معالي اللواء جوزيف غاربا على قيادته البارزة ولأعضاء اللجنة ولأمانة مركز مناهضة الفصل العنصري على تقاريرهم القيمة المعروضة على الجمعية العامة والتي تقدم شرحا شاملا وتفصيليا للسياسات والممارسات القمعية التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ضد الاغلبية السوداء ولأعمال العدوان التي ترتكبها ضد الدول المجاورة .

تبذل الامم المتحدة جهودا مكثفة ، وتتخذ قرارات عديدة ، منها مجموعة القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في دوراتها العادية وآخرها القرارات ٥٠/٤٣ من ألف الى كاف ، تهدف في مجملها الى القضاء على سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا . إلاّ أن تلك الحكومة ما برحت تتحدى ارادة المجتمع الدولي بانتهاكها لمبادئ الامم المتحدة ورفضها للقرارات الصادرة عن مجلس

الأمن والجمعية العامة حول هذا الموضوع ، وهي مستمرة في سياستها القمعية الهادفة الى القضاء على جميع أشكال المقاومة الوطنية ، كما أنها تصعد حربها غير المعلنة ضد دول خط المواجهة ضمن سياستها الرامية الى زعزعة استقرار تلك الدول وتدمير اقتصادها للحيلولة دون معارضتها لسياسة الفصل العنصري وتأييدها لحركة المقاومة الوطنية .

وفي ظل استمرار ممارسات حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وتجديد حالة الطوارئ ، واستمرار العمل بالتشريعات القمعية العديدة ، فإن تصريحات تلك الحكومة بخصوص تغييرات سياسية مقترحة لا يمكن أن ينظر اليها إلاّ كممارسة في العلاقات العامة تهدف الى تحسين وجه ذلك النظام وتخيف الضغط الدولي عنه .

إن نظام الفصل العنصري القائم في جنوب افريقيا ليس فقط انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعايير الأساسية للسلوك المتحضر للدول ، بل هو جريمة ضد الإنسانية وخطر على الأمن والسلم الدوليين ، فهو قائم على استخدام القوة والقمع ضد المواطنين ، وتقييد الحريات ، والابعاد ، والاحتجاز دون محاكمة ، وتعريضهم لعمليات التعذيب والقتل والاختفاء بصورة غامضة ، بالاضافة الى الاعتداء على الدول المجاورة .

إن مساندة المجتمع الدولي لنضال شعب جنوب افريقيا تمنحه القوة على مواصلة كفاحه في مواجهة الظلم والاضطهاد . والى جانب هذا الكفاح المشروع ، أبدى قادة ذلك الشعب المناضل مرونة كبيرة في مواقفهم السياسية في سبيل ايجاد تسوية سلمية ، وأثبتوا أن شعبهم محب للسلام ، وينشد مجتمعا تسوده العدالة والانسجام ، وقدموا مجموعة من المطالب المشروعة التي اذا ما تجاوبت معها حكومة جنوب افريقيا فإن من شأنها أن تخلق الجو المناسب لاجراء مفاوضات بناءة ، وحوار ديمقراطي يجمع كل الأطراف على أساس المساواة باعتبار ذلك يمثل أفضل السبل لإيجاد حل سلمي للصراع . ورغم وجود اجماع دولي حول هذا النهج ، فإن التطورات المستجدة خلال الفترة التي يستعرضها تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - وكما يقول التقرير ذاته - تؤكد :

"إن طريق التوصل الى تسوية سياسية في جنوب افريقيا ما زال مسدودا رغم حدوث عدد من التطورات الداخلية والخارجية" . (A/44/22 ، ص ٨ ، الفقرة ٥)

لقد اعتقد البعض أن ثمة امكانية لإقناع قادة جنوب افريقيا بالتخلي طواعية عن سياسة الفصل العنصري ، ولقد ثبت خطأ ذلك الاعتقاد لأن قادة جنوب افريقيا يعملون باستمرار من أجل جعل نظامهم العنصري أكثر فعالية ومناعة ، وحيث أن الامم المتحدة تمثل بمبادئها وأهدافها ضمير البشرية ومحط آمالها ، فإن على هذه المنظمة والدول الاعضاء فيها مسؤولية خاصة وواجبا مقدسا بتخليص البشرية من هذا العيب الشائن المتمثل في سياسة الفصل العنصري ، وبات عليها اتخاذ تدابير واجراءات رادعة ، وفرض الجزاءات الالزامية الشاملة بهدف تحقيق العزلة الدولية الكاملة على حكومة جنوب افريقيا لاجبارها على التخلي عن سياسة الفصل العنصري دونما ابطاء .

ورغم أن الجزاءات الاقتصادية قد لا يكون لها الاثر السريع والفعال المطلوب ، فإنها بالتأكيد مؤثرة ، وينبغي الاستمرار بها وتعزيزها وتوسيع مداها . وأود ، في هذا الصدد ، الاشارة الى ما ورد في تقرير وتوصيات فريق الشخصيات البارزة :

"ولدى الفريق احساس قوي بأن شعب جنوب افريقيا ذاته - السود والبيض - هو وحده الذي سيحدد مستقبل جنوب افريقيا . ولكنه يسلم أيضا بأن استمرار تشديد الضغوط الخارجية يمكن أن يؤدي ، بل إنه يؤدي بالفعل الى تحسين البيئة التي يمكن أن تؤثر فيها الضغوط داخليا على كل من الحكومة وقطاع الاعمال" . (A/44/576 ، الفقرة ١٩)

لذلك فإننا نشجب أي تعاون يقوم بين ذلك النظام وأية دولة أخرى ، وندعو الى وقف أي دعم أو مساعدة تقدم الى تلك الحكومة . وفي هذا المجال فإننا ندين التعاون القائم بين حكومة جنوب افريقيا واسرائيل وخاصة في المجالين العسكري والنووي .

إن نظاما يقوم على التفرقة العنصرية وينكر الحقوق الاساسية على الاغلبية العظمى للسكان يتناقض كليا مع تعاليم وروح الاديان السماوية ويتنكر لمبادئ ميثاق الامم المتحدة التي التزمت بها كافة الدول الاعضاء . وإننا في الاردن - انطلاقا من ايماننا العميق بالقيم والاخلاق وصيانة كرامة وحرية الإنسان والتي نسترشد بها في رسم سياستنا - نؤيد مطالب شعب جنوب افريقيا العادلة ، ونحيي نضاله البطولي ضد سياسة الفصل العنصري ، ونحن واثقون من أنه على الرغم من السياسة القمعية لذلك النظام ، فإن القوى الوطنية مستمرة في نضالها وحشد طاقاتها وزيادة أنشطتها لتحقيق أهدافها العادلة مهما بلغت التضحيات وطال الزمن .

وإننا نتوجه الى جميع الدول لتحقيق الالتزام الكامل بجميع القرارات الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة والمتعلقة بمناهضة سياسة الفصل العنصري وضمان تنفيذها ، لانه اذا ما تحقق مثل هذا الالتزام من قبل جميع الدول الاعضاء فإن سياسة الفصل العنصري ستؤول الى الزوال . كما أننا نناشد جميع الدول والهيئات الاستمرار في تقديم المساعدة المعنوية والمادية الى شعب جنوب افريقيا لتمكينه من مواصلة

نضاله لنيل حقوقه ، وكذلك الى دول خط المواجهة دعما لصمودها وتخفيفا لمعاناتها . وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد توصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الواردة في الفقرة ٢٧٥ من تقريرها الذي أشرت اليه سابقا ، ونرجو أن يتم الالتزام بها بشكل تام .

يشهد العالم حاليا جوا من الانفراج الدولي ساعد حتى الآن على التوصل الى حلول سلمية لعدد من النزاعات الاقليمية في مناطق مختلفة من العالم . ولقد كان لجهود الامم المتحدة الحثيثة دور كبير في تحقيق تلك الانجازات التي قد تكون أكبرها المباشرة في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . إن هذه التطورات الايجابية تبعث الامل بامكانية ايجاد تسوية سلمية للصراع في جنوب افريقيا .

إن تحقيق السلام في جنوب افريقيا لا يمكن أن يتم إلّا بمشاركة كافة السكان بمختلف ألوانهم في صنع المستقبل . ولقد بات لزاما على حكومة جنوب افريقيا أن تستجيب لنداء العقل ، فتبادر الى اجراء حوار مع الاغلبية السوداء عن طريق ممثليها . إن تلك الحكومة تخدع نفسها اذا ما استمرت في أوهامها بامكانية تجاهل المطالب العادلة للمواطنين السود . وعليها أن تدرك أن الوقت لا يعمل لصالحها ، بل على العكس من ذلك ، إن الاسراع في تحقيق الحوار البنّاء هو السبيل الوحيد لإحلال السلام والتفاهم مكان الصراع والتناقض ، وذلك انسجاما مع القيم الاخلاقية والمواثيق الدولية .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد ظل نظام الفصل العنصري لعقود يؤثر في استقرار كل الجزء الجنوبي من القارة الافريقية وأمنه ولا يزال يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين . وهذا النظام نظام شمولي وصفته معاهدة دولية بأنه جريمة ضد الإنسانية وهو أيضا جريمة ضد سلم البشرية وأمنها لأنه يتعارض مع جوهر الطبيعة الإنسانية .

إن الفصل العنصري شكل بغيض من أشكال التفرقة العنصرية يفرضه نظام أقلية على جميع سكان جنوب افريقيا الذين ينتهك هذا النظام سيادتهم وحقوقهم الاساسية ،

ويواصل وجوده عن طريق استخدام القوة الوحشية والقمع الرهيب والاعمال الاجرامية المتزايدة للترويع وزعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول المستقلة المجاورة .

إننا نناقش مرة أخرى سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا كما نفعل كل عام ، وللأسف ، لمدة أطول من اللازم . ولكن حالة شعب جنوب افريقيا لا تزال مأساوية . فالنظام العنصري يستعمل ، لكي يؤكد سلطته ، كل أساليب القمع المتوفرة لديه ، بما في ذلك الالتجاء المتتالي لجماعات الاقتصاص المحلية التي تجندها وتسلحها قوات الشرطة .

ولا تقتصر عمليات القمع على أعمال العنف التي تمارسها قوات الشرطة بل تتضمن أعمال القبض التعسفي والسجن الجماعي والاحتجاز دون اتهام أو محاكمة والتعذيب والاعدام دون محاكمة . وليس هناك من هو آمن : لا المناضلين ولا قادة النقابات العمالية ولا رجال الدين ولا النساء ولا الأطفال . هناك الآن حوالي ٠٠٠ ٣٠ طفل يقل سنهم عن ١٨ عاما في السجون الشائنة لنظام بريتوريا . فالأطفال هم الهدف الذي تفضله قوات الشرطة في ممارسة وحشيتها .

ولكن اطلاق العنان لهذا العنف القمعي من جانب نظام بريتوريا الذي يجلب معاناة تفوق الوصف لشعب جنوب افريقيا ، والتمديد الذي لا نهاية له لحالة الطوارئ التي تعطي سلطات لا حد لها لقوات الشرطة ، وإعدام الوطنيين دون محاكمة ، لا يمكنها بأي حال من الاحوال أن تضعف من تصميم شعب جنوب افريقيا على استعادة كل حقوقه بكل الوسائل الممكنة . إن كل ذلك لا يؤدي في الواقع إلاّ الى جعل الشعب يقاوم نظام الفصل العنصري البغيض مقاومة أكبر . وهذا التصميم من جانب الاغلبية في جنوب افريقيا على النضال حتى القضاء الكامل على الفصل العنصري يتضح مرارا وتكرارا في المظاهرات الجماعية المتعددة التي نظمت في المدن وشتى الاضرابات العامة .

إن نظام بريتوريا ، في مواجهة نطاق مقاومة الشعب لسياسة الفصل العنصري التي يتبعها وامتداد تلك المقاومة لتشمل البلد كله وجميع عناصر المجتمع ، بما في

ذلك القادة الدينيون والمؤسسات الدينية ، وبعد أن فرض قيودا صارمة على أجهزة الإعلام الوطنية والأجنبية ؛ وبعد أن حظر جميع الأنشطة السياسية للمنظمات المناهضة للفصل العنصري على أمل عقيم في خنق صوت شعب جنوب افريقيا المنادي بالحرية وفي اخفاء الواقع القاسي للفصل العنصري عن بقية العالم ، لم يجد أمامه من بديل سوى أن يوافق على مظاهرة شعبية كبرى في جوهانسبرغ نظمها المؤتمر الوطني الافريقي في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر الماضي .

إن اتساع نطاق الحركة الشعبية التي ترفض نظام الفصل العنصري رفضا تاما لا يزال يهز أسس النظام العنصري . والأزمة السياسية التي أدت الى استقالة الرئيس السابق لجنوب افريقيا ، والافراج مؤخرا عن بعض الزعماء السياسيين ، تدل أيضا على الفوضى في داخل النظام .

إن نظام الاقلية في جنوب افريقيا يفرض أيضا دائرة العنف الشيطانية هذه على الدول المستقلة في المنطقة ، بالتدمير المنتظم لهياكلها الاساسية الاقتصادية بغرض زيادة تبعيتها ، وتثبيط جهودها الرامية الى تدعيم الكفاح المشروع لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، ومنعها من مساعدة حركتي التحرر الوطني لهذين الشعبين . وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار هذه ، التي كلفت حتى الآن البلدان التسعة الأعضاء في مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي بلايين عديدة من الدولارات وأرواحا لا حصر لها ، لا تزال مصحوبة بالدعم العسكري المستمر لقوات التخريب التابعة لكل من "يونيتا" في أنغولا و"رينامو" في موزامبيق ، رغم التطورات الايجابية الواقعة في المنطقة .

وحتى اذا كان نظام بريتوريا قد نجح عبر السنين في تعزيز قدرته وقوته العسكريتين ، فإنه لم يفعل هذا إلاّ عن طريق شبكة مدبرة بعناية من الاتفاقات السرية التي تدل على الاستهزاء بحظر توريد الأسلحة . وفي هذا الصدد ، فإن النبأ الخاص بالتطورات الأخيرة في العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وكشف أجهزة الاعلام عن ذلك مؤخرا ، يشهدان بوضوح على التواطؤ الواسع النطاق بين النظامين الذي مكنت منه المساعدة التقنية في هذا المجال التي يتلقيانها باستمرار .

ويتضح من هذا أن قدرة نظام بريتوريا العنصري على زيادة تحديه ترجع الى المصالح الوثيقة الارتباط بين جنوب افريقيا وبعض البلدان التي - بمساعدتها على عنادها - تقلل بشكل ملحوظ من المدى والاثر الحقيقيين لمختلف التدابير التي اتخذت - سواء بشكل منفرد أو جماعي - ضدها حتى الآن . إن الدعم الذي لا تزال تتلقاه جنوب افريقيا ، والذي يجعلها تعلم تماما أن الجزاءات من هذا النوع لن تنفذ ، يضمن لها أيضا الحماية التامة من معاقبتها على محاولتها تحقيق هيمنة اقليمية ، ويساعدها في

مسلكها الذي يتسم بالتحدي لجهود المجتمع الدولي لإنهاء سياسة الفصل العنصري . ونظام الفصل العنصري ، في اصراره على هذا المسلك ، يقدم بنفسه الدليل على عدم قابليته للاصلاح ، وعلى أن العلاج الوحيد الذي يفيد في التخلص من هذا الوبال الوضيع هو الاستئصال عن طريق اجراء فوري مشترك يتخذه المجتمع الدولي كله .

أما والحالة هذه ، فإن على مجلس الامن أن يدرس الامر مرة أخرى مع الجمعية العامة ويعتمد في النهاية التدابير الضرورية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

واذ اؤكد مجددا تأييد بلادي الثابت للممثلين الشرعيين لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا وتضامنه معهما - وهما المؤتمر الوطني الافريقي ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) - وكذلك دول المواجهة ، في كفاحها العادل ضد الفصل العنصري ، أحيي مرة أخرى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على جهودها الدؤوبة لإحاطة الرأي العام العالمي بشكل مستمر بأنشطة بريتوريا الاجرامية ، وللقضاء على هذا النظام الكريه الى الابد .

السيد لويس (انتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحجج التي يطرحها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا بأن الجزاءات لا تؤتي أثرا وبأن الحالة هدأت ، قد ثبت أنها لا أساس لها من الصحة . لقد كانت مجرد محاولة يبذلها النظام العنصري ليدرأ عن نفسه جزاءات ذات طابع أكثر شمولا . وفي الحقيقة ، فإن مد التاريخ يتجه بثبات ضد النظام الشرير . وقد أظهرت الاحداث الاخيرة بشكل واضح أن السلطة السياسية والاقتصادية لجنوب افريقيا قد ضعفت ، وأنه سيكون من المفيد للنظام أن يعمل بسرعة على تشكيل مجتمع جديد قائم على العدل والانصاف ، وإلّا فإنه سيواجه بنتائج حادة ومخيفة .

إن النظام العنصري لا يزال يتصرف متوهما أن بعض المصالح ستكون دائما الى جواره في الأوقات الصعبة ، وإعادة تمويل ديونه مؤخرا تعطيه مزيدا من التشجيع . إن المدافعين عن القضايا الخاسرة غالبا ما يقاومون بشراسة ، وحتى لو لم يكن العدل أو

مد التاريخ في صفهم ، فإن أية بادرة من التأييد يمكن استخدامها كمساندة لهم . وعندما يقرأ المرء عما جرى أمام لجنة تابعة للأمم المتحدة في جنيف في أوائل شهر أيلول/سبتمبر ، حيث حاول رؤساء الأعمال في جنوب افريقيا طرح حجج بأن الجزاءات ليس لها أثر ، ويقرأ ردودهم على الأسئلة ، فإنه يدرك أن إعادة تمويل ديونهم التي جرت مؤخرا ستتيح للأعمال أن تستمر كالمعتاد . وقد طرح عضو في فريق جنوب افريقيا ، مانفريد غراف فون رون ، على اللجنة التابعة للأمم المتحدة ، الفكرة الخيالية بأن كل من يعد يساريا بالنسبة لحزب المحافظين العنصري المتشدد للسيد اندريز ترينشت هو مصلح قلبا وقالبا . وعندما سئل فون رون عن الاصلاح الذي يود فريقه أن يراه أكثر من غيره قال : "إلغاء قانون مناطق المجموعات ومزيد من تدريب السود" . إنه لم يكلف نفسه اقتراح ما يعتبره جميع الشهود هدفهم النهائي وهو إلغاء الفصل العنصري ، ومبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد .

لا ، إن العنصريين لن يقبلوا مفهوم الصوت الواحد للفرد الواحد ، وقد أعيد تمويلهم لمواصلة أعمالهم كالمعتاد . وفي واشنطن ذكر النائب هوارد وولب ، الديمقراطي من ميتشجان ، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا ، وبشعور بالألم ، ما يلي :

"إنني أشعر بخيبة أمل كبيرة نتيجة استجابة المجتمع المصرفي . إن هذا الاجراء يمثل دعما قويا للمدافعين عن الفصل العنصري . وفي الوقت الذي يزداد فيه الضغط للتوصل الى اجراء مفاوضات ، يتخذ هذا العمل حتى يخفف من أثر ذلك الضغط الى حد كبير" .

وعبّر الرئيس كينيث كاوندا ، رئيس زامبيا ، على ذلك بأسلوب أكثر صراحة حين قال :

"إن المصرفيين يمصون الدماء بدعمهم جنوب افريقيا . إنهم مصاصو دماء" .

إنهم يقدمون المساعدة الى نظام وفر اطارا قام فيه القس الن اوبري بويساك بالقاء موعظة كاملة مع جندي من جنوب افريقيا يصوب بندقيته الالية المعبأة بالذخيرة الى رأسه . والآن فهمنا أن جنوب افريقيا أجرت تجربة لإطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى يمكنها حمل رؤوس نووية .

إن النظام الذي تسعد به المصالح المصرفية هو نفسه الذي دلل المرة تلو الاخرى على أنه لا يمكن الثقة به . إنه النظام ، الذي لا يزال يضع العقبات في طريق عملية استقلال ناميبيا ويلفق القصص علنا لاجهزة الاعلام العالمية ، رغم جهود العديد من البلدان ورغم تعهداته ووعوده . ونحن نعلم على سبيل المثال أن الادعاءات التي أطلقتها أخيرا جنوب افريقيا بأن القوميين السود عبروا الحدود الى ناميبيا من انغولا قبل اسبوع من اجراء الانتخابات الخاصة بالاستقلال الحر للاقليم كانت تقوم على رسائل اذاعية مزيفة . ومن المأمول فيه ، أن يسمح للانتخابات التي تبدأ في ناميبيا اليوم - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر - بأن تجري دون تدخل من القوى العنصرية . إنه نفس النظام الذي يرتب بشكل متعمد رحلات للزائرين بطريقة تجعلهم لا يرون إلّا ما يريد هو أن يروه ، وهو نفس النظام الذي يجند "الأساتذة" ، مثل كولين فيل بجامعة ويتواتيرسراند ، لينشروا الفلسفة النازية في صحيفة محترمة مثل "الشؤون العالمية" . إلّا أن الحقيقة تطفو على السطح دائما .

إن صحيفة "ذي كريكتير" الرياضية البريطانية ليست وسيلة إعلام يمكن للمرء أن يبحث فيها عادة عن اتهام ضد الفصل العنصري ، لكن هذا ما نجده في عددها الصادر في شهر آب/أغسطس من هذا العام ، وبالتحديد في مقالة ديفيد شيبارد ، رئيس أساقفة ليفربول .

لقد ذهب هذا الشخص البارز ، ذو الصيت الدولي نظرا لجهوده في الميدان الرياضي وفي مجال اللاهوت ، الى جنوب افريقيا ليرى بنفسه حقائق الاصلاحات المزعومة التي طرحت في أجهزة الاعلام المختلفة وبصحبة هذا السيد من كنيسة انكلترا كانت زوجته ، وديريك ورلوك كبير أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في ليفربول .

ووصف شيبارد جهود سلطات جنوب افريقيا بأنها انتقائية فيما يتعلق بما يعرض على الزوار . وقد أخذ شيبارد والفريق المصاحب له على عواتقهم الحصول على منظور حقيقي للسيناريو الجاري في جنوب افريقيا . ونتيجة لاستقصاءاته ، اضطر كبير الاساقفة أن يقول ما يلي :

"إن ما أدى الى صبغ انطباعاتنا أكثر من أي شيء آخر ، كان ما قمنا به من زيارات لأكثر من اثنتي عشرة بلدة من بلدات السود أو الملونين . وفي بعض المرات كنا نقضي الليل هناك ونزور الناس في منازلهم . وقد رأينا مشروعات مختلفة واستمعنا طويلا الى الذين يعيشون ويعملون هناك كما تكلمنا مع جماعات من الناس في الشوارع . وكنا قد سمعنا من كثيرين من الرياضيين والزوار أن الأمور آخذة في التحسن . وأن الفصل العنصري ينهار بسرعة وأن الاضطرابات قد هدأت لكننا وجدنا ، على العكس من ذلك حالة أفظع بكثير مما كنا قد تصورنا" .

وكانت مجموعة الشخصيات البارزة من كمنولث الأمم قد زودتنا بدراسة مفصلة عن نوع الحياة التي يعيشها الناس في جنوب افريقيا . والآن قد رأت مجموعة ضمت اسقفين انكليزيين ، رأي العين ، ما هو كائن في الحقيقة . وعلى الرغم من ذلك فإننا ما زلنا نتردد في تطبيق جزاءات أشمل وأشد صرامة . لقد تكلم العمال وأيدهم مسؤولو النقابات العمالية ، وتكلم الشيوخ ، وتكلمت الفتيات والأطفال والنساء ، وشهد الجميع بواقع الحياة اليومية في جنوب افريقيا . وقد أفصح أصحاب الشخصيات البارزة عن آرائهم ، لكننا ما زلنا ، حتى الآن ، نتخذ أنصاف التدابير .

وقد أعلن اسقف ليفربول أنه إن كان الكثير من مظاهر "الفصل العنصري القميء" قد أزيل ، فإن "الفصل العنصري الاكبر" ما زال راسخا في مكانه . وقد طفت على السطح قضايا متعلقة بالسياسة الخاصة بالاراضي ، والعزل العنصري ، والتعليم ، والشرطة ، وطريقة اتخاذ القرارات . ومع هذا ، وعلى الرغم من كل ذلك ما زال هناك مسؤولون يتسمعون فيما يطلقه ف. و. دي كليرك من تصريحات ما يتصورون أنه نبرات اخلاص ، ويصدقون ما تقوم به الحكومة الحالية من بهلوانيات .

إن انتيغوا وبربودا ، وهي تمعن النظر في القيادة الجديدة برئاسة ف. و. دي كليرك تدرك أن حكومة جنوب افريقيا لا نية لديها في الاستجابة لجهود العقل أو المنطق أو الاخلاق أو لمحاولات الاقناع . ونحن في انتيغوا وبربودا نأخذ بالفلسفة القائلة بأن كل البشر أسوياء ولهم نفس الحق في التمتع بكرامة الإنسان بصرف النظر عن العرق أو الجنس أو العقيدة . ولا يمكننا أن نسلّم بأن لأية مجموعة بعينها الحق في أن تحكم أغلبية الشعب في أي مجتمع ، بغير موافقة ذلك الشعب . كما لا نستطيع أن نسلم بأي حق لأي بلد في أن يقوم عمدا بأي فعل من شأنه أن يزعزع استقرار جيرانه لأنهم يطلبون العدل والمساواة للمضطهدين . ونحن نرى في الفصل العنصري ، راعيا للقمع وتحقير الإنسان ، والحرمان وأقسى أشكال التجريد من الآدمية .

وتبعا لذلك ، يتوجب على جميع المجتمعات المحبة للسلم والداعية الى المساواة أن تستخدم أقصى قدر من الضغط للمساعدة على تكثيف نضال التحرر في جنوب افريقيا حتى يمكن تحويلها الى بلد متحد ديمقراطي غير عنصري . ويجب ألّا ننسى أن نظام بريتوريا أجرى انتخابات في ٦ أيلول/سبتمبر ، استبعد منها السواد الأعظم من شعب آزانيا* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جايا (بروني دار السلام) .

إن ما قاله سير سريداث رامفال في مقدمة تقرير فريق الشخصيات البارزة في الكمنولث المعنون "بعثة الى جنوب افريقيا" جدير بأن يكرر على نحو متواصل . فقد ذكر ما يلي :

"يجب أن ينتهي الفصل العنصري . وسوف ينتهي ، اذا اقتضى الامر ، عن طريق نضال دموي قد يودي بحياة الملايين وتتردد أصداء آلامه في جميع أركان عالمنا المتعدد الاعراق . لكن الفصل العنصري يمكن أن ينتهي بوسائل سلمية ، بعملية تفاوض حقيقية ، اذا ما قبلت جنوب افريقيا البيضاء الفكرة القائلة بأن النظام الشرير الذي فرضت به سيطرتها لا بد له أن ينتهي ، وكانت مستعدة لإنهائه بالاعمال" .

من الواضح أن العقوبات ، على الرغم من أنها لم تحقق ما طلبته الاغلبية العظمى من بلدان العالم ، تمثل عنصرا هاما من عناصر الضغط على نظام جنوب افريقيا . وقد قبلت غالبية السكان حقيقة أن المعاناة الاضافية التي سببتها العقوبات جزء ضروري من الثمن الذي يجب عليها أن تدفعه لإنهاء المعاناة الاكبر التي يفرضها عليها الفصل العنصري .

إننا نعرف أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ولذلك نطالب باستئصاله . يجب على مواطني جنوب افريقيا ، من جميع الاجناس والالوان والعقائد ، أن يضموا صفوفهم على أساس المساواة التامة الكاملة في ممارسة حقهم في تقرير المصير . ونحن نطالب ، مرة أخرى ، بفرض عقوبات ذات طبيعة الزامية شاملة . وترفض انتيغوا وبربودا بقوة الادعاء بأن العقوبات الالزامية لن تكون غير فعالة فحسب بل وأنها ستخلق مصاعب لا تطاق للسود في جنوب افريقيا وللمقيمين في دول خط المواجهة . ونود أن نذكّر بأن دول خط المواجهة لم تتردد في تطبيق العقوبات وأنها قدمت تضحيات كثيرة في جهودها الرامية الى دفع قضية السكان الذين جردوا من آدميتهم في جنوب افريقيا .

وأخيرا ، نطالب بالافراج غير المشروط عن نيلسون مانديلا وعن جميع السجناء السياسيين الباقين .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لتقريرها الوافي الوارد في الوثيقة (A/44/22) وعلى كافة الجهود التي تبذلها من أجل تنوير الرأي العام الدولي بخطورة الاحداث في جنوب القارة الافريقية وشكري وتقديري الخاصين ، سيادة الرئيس لكم شخصيا لترؤسكم لهذه اللجنة ولعملكم النشط والدؤوب من أجل انهاء هذه المأساة الإنسانية .

منذ ما يزيد على أربعين عاما ، والمجتمع الدولي يدين النظام في جنوب القارة الافريقية ، ومنذ سنوات عديدة والجمعية العامة ومجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية تصدر القرارات تلو القرارات من أجل وضع حد لنظام الفصل العنصري ، ولكن هذا النظام ما زال يمارس نفس السياسة العنصرية البغيضة ، فالقمع مستمر والمحاكمات السياسية وأحكام الإعدام وتنفيذها ما زالت مستمرة ، وسجن الالاف من البشر بما فيهم نيلسون مانديلا قائد نضال هذا الشعب المناضل لا يزال مستمرا ، وما زالت جماعات الامن الاهلي وفرق الموت والاجهزة السرية التي تهدف القضاء على السياسيين وزعزعة استقرار مجتمعات الاغلبية السوداء مستمرة استهتارا بكل القرارات والاعراف الدولية ، تماما كما يستهتر النظام العنصري الآخر في فلسطين بكل قرارات الامم المتحدة والاتفاقيات والاعراف الدولية ويمارس نظاما عنصريا بغيضا ضد الشعب العربي في فلسطين والاراضي العربية المحتلة .

ويكشف الجزء الثاني من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، (A/44/22 and Corr.2) مجالات التعاون بينهما بما في ذلك المجالين النووي والعسكري ، بالادلة الدامغة المأخوذة من مصادر وثيقة . كما أكد التقرير أن جنرالات من جيش جنوب افريقيا يرتدون ملابس مدنية كانوا يقدمون المشورة للاسرائيليين بشأن كيفية كبح الانتفاضة الفلسطينية الباسلة . ولست في حاجة الى استعراض ما نقلته أجهزة الإعلام العالمية مؤخرا عن مدى هذا التعاون .

إن المجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من ذي قبل ، بتوحيد صفوفه من أجل النضال المشترك لوضع حد لهذا النظام . وأن أهم السبل التي يجب على المجتمع الدولي اتباعها لإجبار هذا النظام على التغيير والامتثال للأسرة الدولية تتمثل في فرض الجزاءات الالزامية الشاملة .

ولقد أكدت المقاطعة نجاحها الكامل ويجب ألا نلتفت الى أولئك الذين يتحججون بأنها لن تؤثر تأثيرا كاملا وربما تؤدي الى الحاق الضرر بالاغلبية السوداء . إنه لحق أريد به باطل . إنها حجج واهية ومحاولة يائسة لحماية المصالح الاقتصادية التي تملكها بعض البلدان في جنوب افريقيا .

إن الجزاءات التي تم فرضها قد أثرت بالفعل في الحاق الضرر باقتصاد النظام العنصري . ويجب مضاعفة هذه التدابير لحين بلوغ الغاية المنشودة المتمثلة في ازالة العنصرية ازالة تامة وتمكين شعب جنوب افريقيا من تقرير مصيره بحرية .

إننا نطالب تلك الدول التي لا تزال تقيم علاقات اقتصادية مع النظام العنصري بأن تنهي هذه العلاقات ، وأن تبادر بتنفيذ أحكام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا العنصرية . ويجب أن يلتزم الجميع بقرارات المقاطعة التزاما كاملا . وانه ليطيب لي أن أؤكد من على هذا المنبر أن بلدي - وهو عضو في منظمة الوحدة الافريقية وفي هذه المنظمة - يلتزم كامل الالتزام بكل القرارات التي اتخذت بهذا الشأن . وإنه لا توجد لبلدي أية علاقات مع هذا النظام في أي مجال من المجالات .

إنه بالرغم من بعض التطورات الايجابية التي طرأت في ناميبيا ، فيما يتعلق بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، يجب أن نكون حذرين ولا نطمئن حتى يتم استقلال ناميبيا فعلا وتتبوأ مكانها اللائق بها بين الامم كدولة مستقلة ذات سيادة . فنظام بريتوريا معروف بعدم الوفاء بكلمته ، والمخادعة والتضليل واللجوء الى المحاولات المعوقة .

ومهما كان الامر فانه يجب أن لا يكون استقلال ناميبيا مبررا للكثيرين لمحاولة الالتفاف حول نظام المقاطعة ، أو أن يكون مبررا للكثيرين لمحاولة إظهار جنوب افريقيا بانها قد غيّرت سياستها . فاستقلال ناميبيا أمر ، ونهاية سياسة الفصل العنصري أمر آخر . وإننا نرحب بذلك اليوم الذي تنضم فيه ناميبيا المستقلة الى جانبنا في نضالنا المشترك لإنهاء النظام العنصري في جنوب افريقيا .

إن الاسرة الدولية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بأن تقف الى جانب دول المواجهة الافريقية . وأن تساندها وتقدم لها كل دعم ممكن . إن الاقلية البيضاء يجب أن تدرك أن العالم قد تغيّر وإننا لا يمكن أن نسمح ، ونحن في نهاية القرن العشرين ، بأن يُحتقر الإنسان من أجل لونه أو من أجل عقيدته .

وإنه ليسرني - في ختام كلمتي - أن أشيد بنضال شعب جنوب افريقيا المكافح من أجل حقوقه وحريته .

وأؤكد بكل اعتزاز وقوف بلادي معه ومساندته بكل الامكانيات حتى يتم وضع حد لهذه المأساة الإنسانية البشعة التي تمثل عارا في جبين القارة الافريقية .

السيد سعد (السودان) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وصف الفصل العنصري عن حق بأنه جريمة ضد الانسانية وانتهاك لميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرهما من الصكوك الدولية الاخرى ذات الصلة . إن مجتمع الامم المتحدة بأسره مقتنع تمام الاقتناع بأن سياسات الفصل العنصري هي السبب الجذري في عدم الاستقرار والصراع في الجنوب الافريقي ، وانها تشكل تهديدا دائما للسلم والامن الدوليين . ومن هنا ، يظل نظام الفصل العنصري في بريتوريا عرضة لمقاومة متصاعدة من شعب جنوب افريقيا وإدانة من جانب المجتمع الدولي .

ويجب أن يتواصل الضغط الدولي والمحلي ويظل فعالا بحق حتى يجد نظام بريتوريا نفسه بشكل متزايد ، أكثر انكشافا للهجوم وغير قادر على مواصلة انتهاج هذه السياسات اللاإنسانية ولتحقيق هذا الهدف ، يتحتم تقديم دعم كامل ومتزايد لشعب جنوب افريقيا وحركة تحرره لتمكينهما من مواصلة نضالهما المشروع من أجل دولة موحدة ديمقراطية لا عنصرية . وفضلا عن ذلك ، يجب أن يصعد المجتمع الدولي - في سياق اجراء متضافر - الضغط على نظام الفصل العنصري ، بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة وتنفيذها تنفيذا صارما ، وفقا للفصل السابع من الميثاق .

إن عدم الالتزام بقرارات هذه الجمعية التي تطالب بتنفيذ الجزاءات ، والمطالبة - بدلا من ذلك - بتخفيضها يعد في واقع الأمر مرادفا لتقديم الدعم للنظام العنصري في وقت يعاني فيه من أسوأ أزمة تواجهه . ليس الأمر قاصرا على ذلك فقط ، بل وتؤكد الأنباء التي وصلتنا منذ بضعة أيام بشأن التعاون النووي والمساعدة المقدمين من اسرائيل الى بريتوريا بالتحدي لتوافق الرأي العالمي مدى تعزيز تلك المساعدة وذلك التعاون لسياسات الفصل العنصري .

وبالمناقضة التامة لهذا السلوك المؤسف ما زلنا نؤيد - دون قيد أو شرط وباصرار لا يحيد شعب جنوب افريقيا وحركة تحريره في نضالهما المشروع ضد نظام الفصل العنصري باستخدام كل ما هو متاح من وسائل ، بما في ذلك النضال المسلح . وبالمقابل ، ينبغي أن يكون معروفا أن موقف هذه الحركة الثابت يتمثل في تحقيق أهدافها بالطرق السلمية . وهكذا ، فان نظام الفصل العنصري يظل هو المطالب بجعل التسوية السلمية خيارا ممكنا . ولن يتسنى ذلك إلا اذا أفرج دون قيد أو شرط عن سائر السجناء والمحتجزين السياسيين ورفع كل عمليات الحظر والقيود المفروضة على المنظمات والأفراد المنفيين وسحب كل القوات من البلدات ، وإنهاء حالة الطوارئ وإلغاء القوانين المقيدة ووقف المحاكمات السياسية وإلغاء أحكام الإعدام السياسية .

هذه وحدها دون سواها ، الاجراءات التي يمكن أن تكون خطوات أولى في الاتجاه الصحيح . وهي شروط أولية لازمة لاجراء نقاش سياسي جاد وحر يؤدي الى استئصال سياسات الفصل العنصري من جنوب افريقيا .

السيد فاسكيس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى ترفع الأرجنتين صوتها محتجة على سياسة الفصل العنصري القاسية التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . ويتضامن بلدي مع المجتمع الدولي في إدانته المتكررة لهذا النظام الشائن في كثير من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة . وهذه الإدانة ، التي تتكرر عاما تلو الآخر ، تزداد قوة باستمرار . لأنه مع كل عام ينقضي ، يصبح من الأصعب علينا أن نفهم كيف يمكن لنظام يقوم على التعصب والتمييز العنصري أن يستمر . وأقول إنه يتعذر علينا أن نفهم ذلك ، ونحن نقترب من نهاية قرن تميز بتقدم تكنولوجي واجتماعي رائع ، وفي ظل مناخ الانفراج الحالي في العلاقات الدولية ، لأنه لا يمكن أن نتصور أي امكانية لبقاء نظام كهذا .

ومع ذلك ، ما زالت سياسات وممارسات الفصل العنصري التي ينتهجها النظام العنصري في جنوب افريقيا قائمة ومستمرة ، مما يهدد السلم والأمن على الصعيدين الدولي والاقليمي للخطر . ولهذا السبب ، يتعين على المنظمة أن تجد وسيلة مناسبة لكي تزيل الى الأبد هذا النظام العنصري الذي يحرم شعب جنوب افريقيا من حقوقه الأساسية .

إن الاجراءات الفردية التي تتخذها الدول ، على الرغم من أنها مفيدة وضرورية ، لا تفي بالغرض . وكثيرا ما أوضحنا ، ونؤكد على ذلك اليوم ، ان العمل المتضافر بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما في ذلك الدول التي ترتبط مع بريتوريا بعلاقات مميزة ، هو وحده الذي يمكن أن يشكل أداة فعالة في الكفاح ضد الفصل العنصري .

وفي هذا الصدد ، تعرب البلدان الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز عن اقتناعها بأن السبيل الوحيد لإجبار حكومة جنوب افريقيا على إزالة نظام الفصل العنصري البغيض الذي يتنافى مع روح العصر ، هو اتخاذ قرارات جديدة توسع من نطاق قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) . والواقع ، أن أكثر خيار سلمي مناسب وفعال لتحقيق ذلك الهدف هو فرض جزاءات الزامية أخرى ضد نظام بريتوريا في إطار الفصل السابع من الميثاق .

وما زال نظام بريتوريا يتجاهل نداءات المجتمع الدولي المتكررة . وفي هذا الصدد ، فإننا نشجب قرار الحكومة العنصرية الصادر في ١٢ حزيران/يونيه من هذا العام بتمديد حالة الطوارئ ، مؤجلة مرة أخرى تهيئة المناخ اللازم للتوصل الى حل للمشاكل في جنوب افريقيا .

كانت انتخابات الرئاسة التي أجريت مؤخرا في جنوب افريقيا ، والتي أنكر فيها حق ٧٠ في المائة من السكان في التصويت ، إهانة وإنكارا للمبادئ الاساسية التي تحكم أي عملية انتخابية . وهي تكشف عن عقلية ينبغي استئصالها .

إن انعدام أي استعداد من جانب نظام بريتوريا العنصري لإزالة أكثر الانشطة عنفا وعدوانية ، يبرر تمام التبرير المقاومة النشطة من جانب شعب جنوب افريقيا المقهور ، الجدير بتعاطف وتأييد جميع الدول الممثلة هنا .

وليس هناك أدنى شك في أنه لن يكون هناك سلم أو استقرار أو عدالة في المنطقة ما دام الفصل العنصري يحكم في جنوب افريقيا . ولذلك نناشد حكومة بريتوريا أن تضع حدا لحالة الطوارئ ، وأن تلغي جميع التشريعات مثل قانون الامن الداخلي الذي يرمي الى كبح النشاط السياسي ، وأن تشرع في إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين دون شروط وبلا أي قيود ، ولاسيما نيلسون مانديلا . وينبغي أن توجه كل هذه الخطوات نحو إزالة الفصل العنصري حتى ينعم شعب جنوب افريقيا بمزايا مجتمع حر ديمقراطي غير عنصري .

وفي هذا السياق ، نرى أن الدورة الاستثنائية التي تقرر عقدها للجمعية العامة للنظر في الفصل العنصري وآثاره المدكرة في جنوب افريقيا ، تتسم بأهمية كبرى . ويحدونا الامل في أن تقدم تلك الدورة إسهاما حقيقيا لتحرير شعب جنوب افريقيا من سياسة الفصل العنصري المشينة .

وفي الختام ، أهنئ اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على عملها الجدير بالثناء ، وأقدم الشكر للسفير غاربا لجهوده الدؤوبة ومهاراته التي وضعها في خدمة هذه اللجنة .

السيد يو منفجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بسبب الموقف العنصري الذي تتخذه بعناد حكومة جنوب افريقيا ومواصلتها إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات الفصل العنصري ، ما زال الشعب الأسود ، الذي يشكل أغلبية السكان في جنوب افريقيا ، يعاني من التمييز والاضطهاد ، وما زال محروما من حقوقه الاقتصادية والسياسية الأساسية . ومن ثم يتعين على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تنظر مرة أخرى في مسألة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، لأن من مسؤولية الأمم المتحدة والتزامها أن تتصرف وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاقها وأن تؤيد العدالة الدولية .

لقد اتبع النظام في جنوب افريقيا منذ أمد طويل نظام الفصل العنصري الرجعي وفرض سياسة ما يسمى بالتنمية العنصرية المنفصلة . وفي ظل هذا الحكم الرجعي خضعت أعداد كبيرة من السود لجميع أنواع التمييز لا لسبب إلا للون بشرتهم . وطرد النظام السكان السود من ديارهم بمقتضى مخططاته لإقامة البانتوستانات ، وأعلن عدم مشروعية منظمات السود ، وتعمد القبض على زعمائها والزج بهم في غياهب السجون . كما حرم على السكان السود تقديم الالتماسات وتنظيم مسيرات ومظاهرات الاحتجاج . وفضلا عن ذلك فقد أبقى على حالة الطوارئ المفروضة على البلاد كلها وفرض اجراءات أمن عن طريق اضطهاد السود وقمعهم بوحشية وإعمال القتل فيهم .

وهذا السلوك المشين من جانب نظام جنوب افريقيا لم يؤد فقط الى نفاذ صبر السود في البلاد الى حد أنهم أعلنوا العصيان المدني أو لجأوا الى المقاومة السافرة ، بل أنه أثار أيضا الإدانة والمعارضة من قبل المجتمع الدولي بأسره . فقد رفضت بلدان كثيرة إقامة علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا أو أن يكون لها أي شأن بحكومتها . وقد اعتمدت بعض الاتفاقات الدولية التي تستهدف فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا ، وقرر المجتمع الرياضي الدولي مقاطعة جنوب افريقيا أثناء الأحداث الرياضية العالمية . ويثبت كل هذا الى أي حد وصلت الكراهية لسياسات الفصل العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا . وأثناء النظر في هذا البند في الدورة الحالية للجمعية العامة طلب عشرات من الأشخاص الذين يمثلون مختلف الهيئات الاجتماعية والمنظمات والأفراد من مختلف أنحاء العالم الادلاء بشهاداتهم أمام اللجنة السياسية الخاصة . وقد فضحوا ، بفيض من الحقائق ، الأعمال العنصرية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا وطالبوا بقوة بإنهاء نظام الفصل العنصري .

وقد أيدت الصين حكومة وشعبا شعب جنوب افريقيا دائما في كفاحه العادل ضد الفصل العنصري . ونحن نرى أن الفصل العنصري والعنصرية نشاز يتعارض تماما مع التقدم الانساني والحضارة والأخلاق والشرعية في العصر الحاضر ، ولهذا ينبغي القضاء عليه قضاء مبرما .

وبفضل الكفاح المستمر للشعب الاسود والبيض المستنيرين في جنوب افريقيا ، وبفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي ، وبفضل التيار السائد في الحالة العالمية والذي يتميز بتخفيف التوتر ، حدثت بعض التغيرات في السياسة الداخلية والخارجية لحكومة جنوب افريقيا ، وأعرب السيد دي كليرك الرئيس الجديد لجنوب افريقيا عن استعداده لإجراء محادثات مع السود حول بعض المسائل الداخلية . وتم الإفراج عن السيد سيسولو الامين العام السابق للمؤتمر الوطني الافريقي وسبعة سجناء سياسيين آخرين قضوا في السجون أعواما طويلة . غير أن سلطات جنوب افريقيا لم تظهر حتى الآن ما يشير أنها ستتخلى حقا عن سياساتها في الفصل العنصري ، وما زالت فئة قليلة من البيض الذين ينتمون الى الجناح اليميني المتطرف ومن المحافظين تحاول التشبث بامتيازاتها بكل وسيلة ممكنة .

ونحن لا نعتقد أن بالامكان تغيير نظام الفصل العنصري جزئيا ، بل يتعين أن يزال بالكامل . وتتضمن القرارات التي اعتمدتها الامم المتحدة لمحاربة الفصل العنصري عبر السنين الكثير من الاقتراحات المعقولة . ومنذ وقت قصير اعتمدت اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، إعلان هراري بشأن الجنوب الافريقي ، الذي حدد المواقف المبدئية المتعلقة بالتسوية السياسية لقضية جنوب افريقيا . وقد وجه مؤتمر القمة التاسع لحركة بلدان عدم الانحياز نداء قويا بالقضاء على نظام الفصل العنصري بسرعة . ونحن نحث السلطات في جنوب افريقيا أن تتفهم الموقف بوضوح ، ونأمل أن تساير تيار التاريخ وتفي برغبات شعب جنوب افريقيا بإلغاء نظام الفصل العنصري وجميع القوانين والمراسيم التمييزية في البلاد فورا . ونناشد حكومة جنوب افريقيا الإفراج فورا عن الزعيم الاسود نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين بلا قيد أو شرط ، وأن ترفع حالة الطوارئ التي تشمل البلاد كلها ، وترفع الحظر المفروض على المنظمات المعادية للفصل العنصري مثل المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وأن تدخل في نفس الوقت في حوار معهم بشأن استئصال الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي حر يقوم على المساواة بين الاعراق في

جنوب افريقيا . ونطالب المجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط الشديد وفرض العقوبات الفعالة على سلطات جنوب افريقيا ، مع تقديم الدعم القوي والمساعدة الفعالة لكفاح شعب جنوب افريقيا حتى يتحقق النصر النهائي على نظام الفصل العنصري والقضاء عليه .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥